الخاتمة

هكذا رأينا أن شبه جزيرة سيناء خلال الفترة من ١٨٦٩ وحتي عام ١٩١٧ قد لعبت دوراً مهماً في تاريخ مصر الحديث . فقد كانت بمثابة همزة الوصل بين مصر والشام والحجاز، وشريان المرور بينهم . وخلال هذه الفترة ظهر ما يمكن أن نطلق عليه " مسألة سيناء " فبرزت مشكلة سيناء في العلاقات المصرية ــ العثمانية ، متمثلة في محاولة الدولة العثمانية اقتطاع أجزاء منها لاعتبارات خاصة بمصالحها ، ومن هنا فإن تلك الفترة تعد من أخصب فترات تاريخ سيناء الحديث.

وكانت **الرؤية الإدارية المصرية لسيناء تقوم علي أساس ترك حياة السكان تسيير وفق العرف والعادات المتبعة لديهم طالما أنه ليس هناك ما يعكر صفو الأمن والاستقرار بها** ، ولما لم تكن الإيرادات التي كانت تحصلها الحكومة المصرية من سكان سيناء توازي المصروفات الإدارية التي كانت أضعافاً مضاعفة، قامت تلك الرؤية الإدارية المصرية علي أساس ضمان سيولة حركة مرور الأفراد والقوافل عبر الحدود المصرية مع الشام والحجاز ، ومن ثم لم يكن التواجد المصري في سيناء سوي تعبير عن هذه الفلسفة . لهذا وضعت الحكومة المصرية رموزاً للسيادة والإدارة في سيناء تمثلت في النقاط الجمركية ونقاط الحجر الصحي في العريش والطور ، وقوات لحفظ الأمن وحراسة الحدود وطرق القوافل . لكن هذا التواجد قد أصيب بالاضطراب عقب افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ ، خاصة في سيناء الشمالية ، نتيجة انتقال الاهتمام إلي منطقة القناة ، ذلك الممر الذي جذب انتباه العالم، وبالتالي تضاءل الوجود الإداري المصري في سيناء تدريجياً، بعد أن انتقل الاهتمام إلي تلك المؤسسات الإدارية التي أنشئت علي ضفتي القناة في القنطرة غرب والإسماعيلية، وكانت النتيجة أن تقلص جمرك العريش إلي مجرد نقطة جمركية فرعية ، حيث خطف جمرك القنطرة الأضواء منه. أما سيناء الجنوبية فقد تعزز الوجود الإداري بها لاعتبارات خاصة ، نظراً لتحول الحجاج والمحمل المصري إلي الطريق البحري، فتم إنشاء مكتب للتلغراف في الطور، وكذلك إنشاء مركز للحجر الصحي بات أضخم محجر صحي في مصر في ذلك الوقت، وخصص لاستقبال الحجاج القادمين إلي الأراضي الحجازية و المتجهين إليها.

و مع الاحتـــلال البريطـــاني لمصـــر زاد التواجـــد الإداري فـــي ســـيناء نظـــراً لأن **السلطات البريطانية كانت تري في سيناء امتداداً اســـتراتيجياً لقنـــاة الســـويس ومـــن ثـــم ألحقت سيناء في عام ١٨٨٤ بنظارة الحربيـــة.** وعندمـــا رأت الدولـــة العثمانيـــة اقتطـــاع أجزاء من سيناء وضعـــت الســـلطات البريطانيـــة أمـــام خيـــار صعـــب ، فإمـــا أن تســـلم بالمطالب العثمانية وتعرض أمن القناة للخطـــر، وهـــي الشـــريان الحيـــوي للإمبراطوريـــة البريطانية ، أو تعمق النظرة البريطانيـــة تجـــاه ســـيناء، لـــهذا كـــان الموقـــف البريطـــاني واضحاً لا يحتمل أي إلتباس بأنه لا تفريـــط فـــي أي جـــزء مـــن ســـيناء، وذلـــك خـــلال أزمتي الحـــدود عـــامي ١٨٩٢ و١٩٠٦ ، ووصل الأمـــر إلـــي التلويـــح باســـتخدام القـــوة العسكرية لتحقيق الرغبة العثمانية . وعلي الرغـــم مـــن الإدعـــاءات العثمانيـــة فـــي ســـيناء فقد أثبتت هذه الدراسة وجود حدود فاصلة بين ســـيناء والممتلكـــات العثمانيـــة قبـــل بدايـــة الأزمـــة.

ووسط هذه الرؤي الإدارية المتباينـــة للحكومـــة المصريـــة والســـلطات البريطانيـــة وقف سكان سيناء لا حول لهم ولا قوة ، فهم غالبية مـــن البـــدو لـــم تطلـــهم يـــد التحديـــث. لهذا كانت مشاركتهم في الحياة السياسية المصرية بســـيطة بســـاطة الحيـــاة التـــي يحيونـــها، فلم يشاركوا فيها إلا بقدر العلاقـــة التـــي تربطـــهم بالحكومـــة ، فـــنراهم بحســـهم البســـيط يشاركون بقدر ما يملكون لمساعدة ودعم الجيش المصري في كفـــر الـــدوار أثنـــاء الثـــورة العرابية بما كانت تجود به أرضـــهم . وهـــذا الحـــس الوطنـــي البســـيط أفســـدته السياســـة البريطانية عقب الاحتلال مباشرة حين استغلت مقتل البرفيســـور" بـــالمر" ورفاقـــه الذيـــن كانوا في جولة تجسسية في سيناء تهدف إلي رشوة مشايخ القبـــائل وضـــم عنـــاصر منـــهم إلي جانب الإنجليز . كما كانت مشاركتهم فـــي الحيـــاة النيابيـــة المصريـــة لا تعـــبر بحـــال من الأحوال عن حجم وأهمية سيناء ، حيـــث تعمـــدت الحكومـــة المصريـــة ربمـــا بإيعـــاز من السلطات البريطانية إسقاط حق وســـط وجنـــوب ســـيناء فـــي التمثيـــل النيـــابي ، فلـــم تعترف بهذا الحق سوي لمدينة العريش ، لكن ما لبث هـــذا الحـــق أن أســـقط أيضـــاً عـــن العريش في عـــام ١٩١٣.

وقد خلق الوجود البريطاني في مصر جـــواً وظروفـــا مطمئنـــة لبعـــض الجماعـــات اليهودية والصهيونية الطامعة في سيناء ، ومن ثـــم ظـــهر عـــدد مـــن المشـــروعات التـــي تقدم بها بعض الطامعون والمغامرون بهدف تكويـــن نـــواة لدولـــة تجمـــع شـــتات الشـــعب

اليهودي . فكانت محاولة اليهودي الألماني بول فريدمان عام ١٨٩٢ لإحياء " دولة مدين " القديمة علي خليج العقبة لتدق ناقوس الخطر أمام الدولة العثمانية ومصر ، حيث أثارت هذه المحاولة أزمة حقيقية بين الطرفين ، وطفت علي السطح " مسألة سيناء " ، لكن سرعان ما انحسرت الأزمة سريعاً لأن المحاولة نفسها كانت تفتقد إلي النظلم .

وعقب تشكيل هيكل الحركة الصهيونية في مؤتمر بال عام ١٨٩٧ ، بات هناك سعي منظم لإيجاد مأوي للشعب اليهودي ، فكانت سيناء أحد البدائل التي اقترحها هرتزل لتكون نواة للوطن اليهودي المزمع ، ففي عام ١٩٠٣ ولد المشروع وفيه دفن أيضاً ، فقد كان هرتزل يعول كثيراً علي الدعم البريطاني لمشروعه لتأسيس " شركة " في صورة " دولة " علي أرض سيناء فيما عرف "بمشرع العريش "، لكن صدام المصالح البريطانية – الصهيونية قد أنقذ سيناء من الوقوع في قبضة الصهيونية . كما حاول كنزوفيتش وكيل قنصل بريطانيا في غزة إحياء المشروع مرة أخري ، لكنه لاقي مصير المشروع السابق، ولنفس الاعتبارات .

وتصل " مسألة سيناء " أوجها أبان الحرب العالمية الأولي ، حين اجتاحت القوات العثمانية بقيادة جمال باشا سيناء في محاولة لجعلها معبراً وممراً موصلاً للقناة لتحطيم السيطرة البريطانية علي قناة السويس. وصارت سيناء مسرحاً للعمليات العسكرية بين الطرفين البريطاني والعثماني ، فالأتراك قد جعلوا من سيناء معسكراً حربياً استغلوا كل ما فيه لتحقيق مصالحهم ، فحفروا الآبار ، وجندوا العديد من العربان لإقحامهم في حرب ليسوا طرفاً فيها . فكانت تلك الحرب تمثل أسوأ استغلال لسكان سيناء فلم تقف الأمور عند حد إقحامهم في تلك الحرب ، وإنما سخرت إمكانيات هؤلاء البسطاء لخدمة أغراضهم الحربية ، بداية من استغلال الإبل والماشية انتهاءاً بالزج بهم في الصفوف الأولي للمعارك ليلاقوا حتفهم .

أما عن الأنشطة الاقتصادية التي مارسها سكان سيناء ، فقد كانت محدودة، فهي موزعة وفق عوامل متعددة، كان أهمها العامل الجغرافي. فكان مجتمع شمال سيناء، الذى تحظى منطقتهم بأكبر قدر من مياه الأمطار ، يمارسون حرفاً تتناسب وهذا الوضع الجغرافى، حيث كانت حياتهم تتمتع بقدر كبير من الاستقرار إذا ما قورنت بمجتمع جنوب ووسط سيناء . لكن مع هذا نلاحظ اشتراك معظم بدو سيناء

في مهنة نقل البضائع والمسافرين عبر سيناء ، نظراً لامتلاك الغالبية العظمي منهم للإبل التي كانت بمثابة سفن الصحراء التي يعرفون دروبها جيداً .

وكان توزيع القبائل في سيناء يسير أيضاً وفق عوامل كثيرة أهمها العامل الجغرافي ، فمجتمع الشمال أكثر عدداً من الجنوب ، كما أن نسبة عدد السكان تقل تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً. كما أن مجتمع شمال سيناء هو المسيطر علي شرايين التجارة بين مصر والشام ، ومن ثم مارسوا مهناً مرتبطة بالنقل والتجارة ، وإن كان افتتاح قناة السويس قد أثر بشكل سلبي علي الدخل العام للسكان نتيجة لما سببته القناة من عزلة طبيعية لهؤلاء السكان ، فإنه في الوقت نفسه ساعدهم علي توطيد العلاقة مع مدن الشام والحجاز القريبة منهم في محاولة للتغلب علي تلك العزلة عن وادي النيل التي سببتها القناة .

وكان هناك تفاوت في المستوي الاقتصادي بين شمال سيناء وجنوبها ، فكانت مدينة العريش أكثر مدن سيناء ازدهاراً نتيجة هذا الوضع الجغرافي والاستراتيجي المتميز لمنطقة شمال سيناء، بينما لم ترق الطور أو نخل إلي نفس المستوي الاقتصادي الذي حققته العريش . فالوضع في وسط وجنوب سيناء كان مختلفاً إلي حدٍ كبير عن الشمال ، حيث الأنشطة الاقتصادية فقيرة ، تتناسب ووضع الأقليم الجغرافي ، فقد مارس بعض السكان مهنة الصيد لوجودهم علي السواحل بينما عمل البعض الآخر في مهنة استخراج الفيروز الموجود في منطقتهم . وأحدث هذا التفاوت بين شمال سيناء ومنطقة الوسط والجنوب نوعاً من الصراع القبلي وقفنا علي نتائجه .

ولما كان العنصر القبلي هو العنصر الغالب علي سكان سيناء ، غدت الصبغة القبلية هي الغالبة عليهم بما فيها من عادات وتقاليد وقيم تحكم حياة هذا المجتمع، وعدت هذه العادات وهذا العرف بمثابة القانون الواجب النفاذ علي الجميع ، لأن الانتماء للقبيلة وتقاليدها هو القاعدة الأساسية للبدوي .

وبالرغم من أن شبه جزيرة سيناء تمثل العمق الاستراتيجي لمصر وبوابتها الشرقية التي يأتي الخطر دائماً من خلالها منذ أقدم العصور، إلا أننا نلاحظ أنها لم تكن كذلك خلال فترة الدراسة، حيث أن افتتاح قناة السويس كان له أكبر الأثر علي

وضع سيناء الاستراتيجي، حيث صارت القناة هي الحد الأمني الذي يحمي حدود مصر الشرقية حتي الحرب العالمية الأولي، بينما كانت سيناء مجرد مانع طبيعي ولم تكن تمثل أهمية بالغة علي خريطة السياسة الأمنية لمصر، فتضاءل الاهتمام ببناء القلاع والحصون والمنشآت العسكرية علي أرضها كنتيجة طبيعية لهذه النظرة إلي سيناء .